برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 22- 2007/10/26

قضايا السياسات

البند 4 من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس للعلم*

تقدير احتياجات الطوارئ: التقرير المرحلي النهائي بشأن خطة التنفيذ والخطوات القادمة

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2007/4-C
5 October 2007
ORIGINAL: ENGLISH

* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلاّ إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الانترنت على العنوان التالي:
(http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

منسق الطوارئ ومدير شعبة التقدير والتحليل والاستعداد (ODA): Mr J. Aylieff رقم الهاتف: 066513-2287

رئيس دائرة تقدير احتياجات الطوارئ (ODAN): Mr W. Herbinger رقم الهاتف: 066513-3123

الرجاء الاتصال بالسيدة C. Panlilio، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

ملخص

أطلق **البرنامج** عام 2004 مبادرة بارزة لتدعيم تقديراته لاحتياجات الطوارئ في أربعة مجالات، على نحو ما هو محدد في وثيقة السياسات WFP/EB.1/2004/4-A وخطة التنفيذ WFP/EB.3/2004/4-E. وتتمثل العناصر الرئيسية لهذه المبادرة في (1) المساءلة والشفافية؛ و(2) الطرق والتوجيهات؛ و(3) توافر معلومات ما قبل الأزمات؛ (4) بناء قدرات التقدير. وجرى إبلاغ المجلس سنوياً بالتقدم المحرز خلال العامين الأولين (WFP/EB.2/2005/4 وWFP/EB.2/2006/4-B/Rev.1)، وأُخضع هذا التقدم لتقييم خارجي قام به مكتب التقييم في **البرنامج**.

وتُجمل هذه الوثيقة التقدم المحقق في خطة التنفيذ ذات السنوات الثلاث المتعلقة بتدعيم عمليات تقدير احتياجات الطوارئ، وتبرز التطورات الهامة خلال السنة الثالثة، وتحدد الخطوات المقبلة استجابة لتوصيات التقييم الذي نفذه مكتب التقييم وعمليات الاستعراض الداخلية والخارجية الأخرى.

ويمكن إجمال الإنجازات المحققة خلال السنوات الثلاث على النحو التالي:

- **النهوض بالشفافية والمساءلة.** يتم الآن إصدار ونشر تقارير تقدير للغالبية العظمى من مشروعات **البرنامج**. وتخضع هذه التقارير جميعاً لرصد داخلي للجودة؛ كما تنفَّذ إزاء بعضها عمليات استعراض خارجي على يد الأقران. ونتيجة لذلك تتوافر في الوقت الراهن تقارير تقدير ذات نوعية أفضل لتنوير الجهات المانحة عند اتخاذ قرارات تخصيص الموارد.

- **إنجاز تحسينات منهجية** في مجالات مثل دمج تحليلات الأسواق، وتعزيز الصلات بين تحليلات الأمن الغذائي والتغذية، وتحديد انعدام الأمن الغذائي المزمن والعابر، وتقدير أعداد السكان. وبفضل كتيب تقدير الأمن الغذائي في حالات الطوارئ فقد اتسع توحيد الطرق. وساعدت هذه الإجراءات **البرنامج** على صقل توصياته بشأن الاستجابة المثلى للأزمات من حيث النوع، والنطاق، والتوقيت.

- **إعداد خطوط قاعدية لمرحلة ما قبل الأزمات** لفائدة 14 بلداً، وإنشاء أو تعزيز نظم رصد الأمن الغذائي في 13 بلدا. وأسهمت هذه المنتجات في النهوض بتوقيت التقديرات ونوعيتها، وساعدت **البرنامج**، والحكومات، والشركاء في مجالات الإنذار المبكر، والاستعداد، والتخطيط متوسط الأجل للأنشطة، والتغطية الجغرافية، والاستهداف.

- **تدريب 1 300 موظف في البرنامج والجهات الشريكة**، وذلك على المبادئ الأساسية بالنسبة لمعظم الموظفين، وعلى التقنيات المتوسطة والمتقدمة لعدد منهم؛ وشارك 600 موظف من الحكومات والمنظمات الشريكة في التدريب الأساسي. وتكفل هذه المجموعة معايير أعلى للتقدير، ومن ثم استجابات أفضل للأزمات في الأقاليم السبعة التي يغطيها **البرنامج**.

وما يزال هناك عدد من التحديات القائمة، وقد أبرز التقييم الذي نفذه مكتب التقييم الكثير منها. وثمة متسع لمواصلة تعزيز وتطبيق الطرق المحسنة، والحفاظ على كتلة حرجة من الموظفين المدربين، ولاسيما في المكاتب القطرية والإقليمية، وتدعيم المساءلة. وتشمل المجالات المهمة التي تتطلب العناية (1) وضع استراتيجية لمعلومات الأمن الغذائي والهيكل الوظيفي

المصاحب لدعم البرمجة، ولاسيما من خلال الاستثمارات المتزايدة في نظام رصد الأمن الغذائي؛ (2) إرساء حوافز وآليات لتحسين الصلات بين التقديرات والقرارات البرنامجية؛ (3) صون وبناء مهارات التقدير، ولاسيما على المستوى المحلي؛ (4) تركيز البحوث المتبقية على ثلاثة موضوعات ذات أولوية، بما في ذلك تطوير نهج مشترك لقياس شدة الأزمات[1]. وستركز جهود **البرنامج** في الأشهر المتبقية من خطة التنفيذ وما بعدها على أنشطة الصقل في هذه المجالات.

و تمكن **البرنامج**، بفضل بصيرة ومساندة عدد من الجهات المانحة وتعاون الشركاء، من تحقيق تقدم كبير على طريق تحسين تقديراته. وكانت هناك زيادة مناظرة في ثقة الجهات المانحة في مصداقية تقديرات **البرنامج**، وكذلك استخدام أكثر اتساقاً لهذه التقديرات من جانب واضعي القرارات.

وهناك اهتمام متصاعد الآن بنوعية المعلومات والتحليلات التي تستند إليها البرامج ونداءات التمويل. وينعكس هذا الاهتمام في تدابير إصلاح النظام الإنساني للأمم المتحدة، وفي عملية المنح الإنسانية السليمة، وبشكل أعم في التأكيد المتجدد على الاستجابات "المستندة إلى الاحتياجات" بصورة جلية. وتشكل خطة التنفيذ المتعلقة بتدعيم عمليات تقدير احتياجات الطوارئ في **البرنامج** جزءاً من هذا الاتجاه، وهي تمثل، وفقاً لما يراه معهد التنمية الخارجية[2]، أشمل محاولة للإصلاح تقوم بها وكالة منفردة في هذا الميدان.

ولن ينتهي التزام **البرنامج** بالتقدير والتحليل مع اختتام خطة التنفيذ ذات السنوات الثلاث. وسيواصل **البرنامج**، بعد عام 2007، السعي لتعزيز المعايير في جهوده المتعلقة بالتقدير وتحليل الأمن الغذائي، بغية دعم الاستجابة المثلى من حيث النوع والنطاق لمشكلة انعدام الأمن الغذائي، ومساعدة الجهات المانحة في اتخاذ قراراتها المتعلقة بتخصيص الموارد.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالوثيقة المعنونة "تقدير احتياجات الطوارئ: التقرير المرحلي النهائي بشأن خطة التنفيذ والخطوات المقبلة" (WFP/EB.2/2007/4-C).

[1] انظر "مصفوفة التوصيات واستجابة الإدارة" ملحق بالتقرير الموجز للتقييم الخاص بالاستجابات المحددة.
[2] معهد التنمية الخارجية. 2007. *استعراض للصلات القائمة بين تقدير الاحتياجات واتخاذ القرارات في إطار التصدي لأزمات الغذاء*، لندن.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات (WFP/EB.2/2007/15) الصادرة في نهاية الدورة.

الخلفية والغرض

1- أطلق **البرنامج**، استجابة للشواغل المثارة بشأن الجودة، والمصداقية، والشفافية فيما ينفذه من عمليات لتقدير احتياجات الطوارئ، برنامج استثمار يستغرق ثلاث سنوات ويرمي إلى تدعيم العمليات المذكورة، على نحو ما هو موضح في خطة للسياسات والتنفيذ أقرها المجلس عام 2004. وسعت خطة التنفيذ المتعلقة بتدعيم عمليات تقدير احتياجات الطوارئ في **البرنامج** (SENAIP) إلى النهوض بالممارسات المتبعة في أربعة مجالات هي: (1) المساءلة والشفافية؛ و(2) الطرق والتوجيهات؛ و(3) معلومات ما قبل الأزمات؛ (4) القدرات وعلاقات الشراكة المتصلة بالتقدير.

2- ويتمثل الهدف في تمكين **البرنامج** من تطوير تدابير استجابة مناسبة وفعالة لمشكلات انعدام الأمن الغذائي. ويتطلب ذلك تحسين عمليات تقدير احتياجات الطوارئ والعناصر الأخرى لمعلومات الأمن الغذائي قبل الأزمات وبعدها. وفي البلدان المعرضة للأزمات الغذائية يتم إعداد خطوط قاعدية قبل الأزمات، على شكل تقديرات شاملة للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع، كما تُنشأ نظم لرصد الأمن الغذائي بغية متابعة المؤشرات وتنوير أنشطة اتخاذ القرارات، بما في ذلك عمليات تقدير احتياجات الطوارئ والتخطيط الاحترازي. وتنير عمليات تقدير احتياجات الطوارئ التي تُطلق في مستهل الأزمات الاستجابة البرنامجية؛ بينما تساعد العمليات المنتظمة لإعادة التقدير والرصد **البرنامج** على تعديل البرامج والخروج منها بسلام (انظر الشكل 1). وتشكل مجموعة موظفي تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها والموظفين المدربين على عمليات التقدير على مستوى المكاتب القطرية والإقليمية والمقر، عنصراً مركزياً في توفير معلومات الأمن الغذائي ذات التوقيت الحسن. وقلما يعمل **البرنامج** بمفرده: فهو يشرك الحكومات، والوكالات الشريكة، والمنظمات غير الحكومية في أنشطته.

الشكل 1: التسلسل الزمني لمعلومات الأمن الغذائي

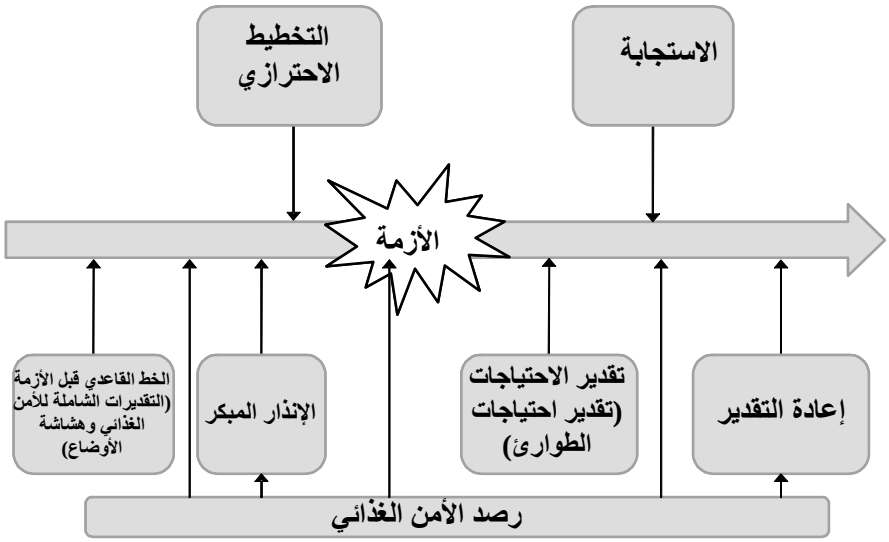

3- وقد أنشئ مشروع تعزيز القدرة على تقدير احتياجات الطوارئ (SENAC) عام 2005 لتنفيذ العناصر الرئيسية لهذا العمل. ويدير المشروع فرع تقدير احتياجات الطوارئ التابع لشعبة التقدير، والتحليل، والاستعداد، وفرع تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها. وتم ضمان توفير إشراف منتظم من الجهات المانحة ومدخلات تقنية من خبراء الأمن الغذائي من خلال ما يلي: لجنة توجيهية من مندوبي الجهات المانحة، وجماعة استشارية من خبراء تقنيين يمثلون الأوساط الأكاديمية، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، تجتمعان بانتظام لاستعراض النتائج وتقديم التوصيات بشأن أولويات الجهود المقبلة.

4- ومنذ البداية، دعمت عدة جهات مانحة بسخاء اعتمادات دعم البرامج والإدارة التي خصصها **البرنامج** للقيام بهذه الأنشطة. وانضم إلى الجهات المانحة الأولية، وهي إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، ومكتب المفوضية الأوربية للمساعدة الإنسانية، والحكومة الألمانية، كل من الوكالة الكندية للتنمية الدولية، ومؤسسة سيتي غروب، والحكومة الدانمركية، والحكومة الفرنسية. وخلال عامي 2006 و2007 أبدى **البرنامج** التزامه بخطة التنفيذ المتعلقة بتدعيم عمليات تقدير احتياجات الطوارئ عبر توفير سلف لتمويل الأنشطة الجارية بانتظار تأكيد مساهمات الجهات المانحة.

5- ورُفعت تقارير مرحلية سنوية إلى المجلس عام 2005 (WFP/EB.2/2005/4-E) وعام 2006 (WFP/EB.2/2006/4-B/Rev.1). وأخضع مكتب التقييم في **البرنامج** نتائج العامين الأولين للتنفيذ لتقييم مستقل (WFP/EB.2/2007/6-A).

6- وتتمثل أولويات السنة الأخيرة في (1) استكمال الطرق والتوجيهات وتعزيزها، (2) اللامركزية في بناء القدرات، (3) تحديد الخيارات لإدراج الوظائف والعمليات الأساسية ضمن خطة الإدارة لفترة السنتين (2008-2009)، (4) تطوير علاقات شراكة استراتيجية لربط تدابير الاستجابة بالاحتياجات المقدَّرة.

7- وتستعرض هذه الوثيقة الإنجازات المحققة خلال فترة السنوات الثلاث، مع التركيز على أنشطة السنة الأخيرة.

عرض عام للتقدم المحرز

8- على نحو ما أكدت عملية التقييم التي أجراها مكتب التقييم، فقد تحقق تقدم كبير في مجالات (1) المساءلة والشفافية، (2) الطرق والتوجيهات، (3) توافر المعلومات قبل الأزمات، (4) بناء قدرات التقدير. ويُجمل القسم التالي الإنجازات ويعرض التحديات المتبقية.

المساءلة والشفافية

9- تتسم الشفافية في عمليات التقدير بأهمية بالغة بالنظر إلى ما تخلقه من ثقة بين **البرنامج** وجهاته المعنية. وثمة مبدأ ذو صلة وهو مساءلة **البرنامج** عن توفير منتجات تقدير ممتازة وإتاحتها لدعم البرمجة وقرارات التمويل. ويشمل التقدم ما يلي:

- تم توثيق أنشطة تقدير الاحتياجات المتعلقة بعمليات الطوارئ والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش عام 2004 في 45 في المائة من الحالات فقط. وارتفعت هذه النسبة عام 2007 لتبلغ 95 في المائة. وترجع هذه الزيادة إلى التوجيه الذي أصدرته إدارة العمليات والقاضي بتحميل المديرين الإقليميين والقطريين مسؤولية تدعيم المشروعات بتحليلات متينة موثقة في تقارير تقدير احتياجات الطوارئ أو تقارير تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها.

- أنشئ موقع شبكي خارجي تُنشر فيه كل التقارير البارزة لتقدير احتياجات الطوارئ؛ ولم يكن أياً من هذه التقارير قد نُشر على الإطلاق قبل عام 2005. ويتيح ذلك للجهات المانحة على وجه الخصوص الفرصة لاستعراض تقارير التقدير قبل اتخاذ قرارات التمويل.

- وبالإضافة إلى نشر ملخصات لتقارير تقدير احتياجات الطوارئ، والتقديرات الشاملة للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع، ونتائج البحوث، وإصدار نشرة إعلامية شهرية باسم "*خبير التقدير*"، فقد بدأ **البرنامج** بنشر تقاريره على شبكة الإغاثة والإسهام بمقالات عن النهج المبتكرة في المطبوعات المهنية[3].

- تمكن **البرنامج** من النهوض بالتدابير الداخلية لفصل السلطات فيما يتعلق بجودة التقديرات والأدوات الأخرى لرصد النتائج. وتم اعتماد قوائم تدقيق لتقييم جودة تقارير تقدير احتياجات الطوارئ.

- نظم **البرنامج** عمليات استعراض أقران خارجي لعدد من منتجاته في ميدان التقدير/التحليل لضمان تلبية هذه المنتجات لأرفع المعايير ولإبراز المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

10- وخلص تقييم مكتب التقييم إلى أن هناك "تحولاً ثقافياً"[4] نحو تحسين المساءلة والشفافية، وتحقيق أثر ملحوظ على جودة النتائج ومصداقيتها. ولاحظ التقرير أن هناك تحديات قائمة في الطريق، ومن بينها تحديات تتعلق بوسائل قياس دقة تقديرات الاحتياجات.

الطرق والتوجيهات

11- أكدت سياسة تقديرات احتياجات الطوارئ لعام 2004 الحاجة إلى تحسين التقديرات من خلال صقل وتوحيد طرق التحليل وتوجيهاته. وتم تحديد ثغرات في تحديد وفهم آثار المعونة الغذائية على الأسواق، وتعيين تدابير الاستجابة غير الغذائية، والتمييز بين انعدام الأمن الغذائي المزمن والعابر، ودمج الأمن الغذائي في تحليلات التغذية، وتحسين التقديرات المتعلقة بالسكان. وكان من بين الموضوعات الأخرى كيفية ضمان قابلية مقارنة نتائج التقدير بين البلدان وعلى مدى الزمن ومن ثم ترتيب الاحتياجات من حيث الأولوية.

12- ويمكن تلخيص التقدم المحرز في هذا المجال كما يلي:

- أُنتجت أدوات لتحليل الأسواق للاستخدام في تقديرات الأمن الغذائي، والخطوط القاعدية، ونظم الرصد؛ ويجري اختبار هذه الأدوات حاليا. وكانت النتائج حتى هذا التاريخ إيجابية، ولاسيما فيما يتصل بتقدير الواردات التجارية والتجارة غير الرسمية العابرة للحدود من خلال مشروع مشترك بين **البرنامج** وشبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة، وبتحديد خيارات الاستجابة المناسبة، وتوفير المعلومات لعمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشتريات المحلية.

---

(3) يشمل ذلك ما يلي:

(1) WFP. 2006. *Measuring Household Food Security in Emergencies: WFP's Household Food Consumption Approach.* London, Overseas Development Institute (ODI). Also available at: http://www.odihpn.org/documents/humanitarianexchange036pdf

(2) Mohiddin, L., Sharma, M. and Haller, A. 2007. *Comparing Cash and Food Transfers: Findings from a Pilot Project in Sri Lanka.* Oxford, UK, Emergency Nutrition Network. Also available at: http://www.ennonline.net/fex/30/fex30.pdf

(3) Beekhuis, G. and Laouali, I. 2007. *Cross-Border Trade and Food Markets in Niger: why market analysis is important for humanitarian action.* London, ODI. Also available at: http://www.odihpn.org/documents/humanitarianexchange038pdf.

(4) WFP. 2007. *Evaluation of the WFP Strengthening Emergency Needs Assessment Implementation Plan*, vol. 1. Rome.

- تم إصدار توجيهات بشأن الأمن الغذائي والتغذية في مايو/أيار عام 2007. وعند عدم توافر بيانات موثوقة عن التغذية فإن التقديرات الشاملة للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع والتقديرات الرئيسية لاحتياجات الطوارئ تنظر بانتظام في جمع بيانات القياسات البدنية لفهم العلاقة بين الأمن الغذائي الأسري، والرعاية الصحية، وسوء التغذية عند الأطفال، بشكل أحسن.

- بفضل التوسع في توحيد الطرق، وتوافر بيانات التقديرات الشاملة للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع، وتحسين قياس الصدمات فإن بمقدور **البرنامج** الآن التفريق بين الحالات المزمنة والعابرة من حيث الشدة والاستجابة المناسبة.

- صدرت توجيهات عن طريقة تقدير أعداد السكان في أغسطس/آب عام 2007، وذلك في أعقاب ندوة تشاورية بين الوكالات مثل شبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة، ومركز مكافحة الأوبئة *أطباء بلا حدود*، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب مفوضية الأمن المتحدة لشؤون اللاجئين. ومن المنتظر إجراء المزيد من التعاون مع هذه الوكالات خلال عمليات الاختبار الميداني للطرق المختارة.

- وستُدرج التوجيهات الموحدة التي تعكس هذه التحسينات المنهجية في النسخة المعدلة من *كتيب تقدير الأمن الغذائي في حالات الطوارئ* المزمع إصدارها في الفصل الأول من عام 2008 والنسخة المحدثة من *الخطوط التوجيهية لبعثات تقدير المحاصيل والإمدادات الغذائية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة* و**البرنامج** *(2007)*. وستصدر توجيهات موحدة عن التقديرات الشاملة للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع بحلول منتصف عام 2008.

13- وما يزال إصدار تحليلات قابلة للمقارنة الموضوعية على امتداد البلدان والأقاليم هدفاً صعب المنال بالنسبة للخبراء العالميين للأمن الغذائي. ويقارب **البرنامج** هذه المشكلة عبر مبادرتين مترابطتين هما: (1) تعاقد **البرنامج** على إجراء بحوث أظهرت أن قياس التنوع الغذائي ووتيرة الأغذية يمكن أن يشكل قيمة بديلة معيارية للأمن الغذائي الأسري؛ (2) يتشارك **البرنامج** مع منظمة الأغذية والزراعة، وشبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة، ومركز البحوث المشترك التابع للاتحاد الأوربي، ومنظمة كير، وصندوق إنقاذ الأطفال، ومنظمة أوكسفام، لتطوير نظام معياري لتصنيف الأمن الغذائي يستند إلى نظام التصنيف التدريجي المتكامل للأمن الغذائي والمرحلة الإنسانية الذي اختُبر في الصومال. ولا يحل نهج هذا النظام محل ما هو قائم من تقديرات أو نظم لجمع البيانات ولكنه يستخدم نهجاً توافقياً لتطبيق المؤشرات والعتبات المشتركة لتحديد شدة الأمن الغذائي. وستستخدم الجهات المساهمة في هذا المشروع الاختبارات الرائدة في الأقاليم المختلفة لمواءمة نظام التصنيف وصقل المؤشرات بغية التمكين من إجراء المقارنات على امتداد الأقاليم والبلدان وعبر الزمن.

14- وكما أكد التقييم الذي أجراه مكتب التقييم فإن هذه الأنشطة أتاحت **للبرنامج** توحيد عمليات تقدير الاحتياجات التي ينفذها، وإحراز تقدم في مجال تحليل الأسواق وطرق قياس الأمن الغذائي ومقارنته. ويطبق **البرنامج** توصية التقييم الداعية إلى إجراء المزيد من الاختبارات الميدانية لبعض الطرق والأدوات.

توافر معلومات ما قبل الأزمات

15- تتمكن فرق التقدير أكثر فأكثر من التركيز على أشد المناطق والمجموعات ضعفاً ومن تفهم الأسباب الجذرية للأزمات الغذائية بصورة أوضح وذلك بفضل استخدامها لأداتين.

16- وترسي الأداة الأولى، وهي التقديرات الشاملة للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع، خطاً قاعدياً متعدد القطاعات لمرحلة ما قبل الأزمات يوفر معلومات تفصيلية عن نطاق ظاهرة انعدام الأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع، وطبيعتها، وأسبابها في بلد ما بالاستناد إلى المسوح الأسرية وتحليلات البيانات الثانوية.

17- أما الأداة الثانية، وهي تقديرات الأمن الغذائي في حالات الطوارئ، فتتولى تتبع المؤشرات الحرجة للأمن الغذائي المحددة خلال مرحلة الخط القاعدي. وفي ظل التقديرات المذكورة يقوم **البرنامج** وشركاؤه بجميع وتحليل البيانات الأسرية بصورة منتظمة من مواقع للمراقبة. وتساعد هذه البيانات، بعد ضمها إلى البيانات الأخرى، في حفز تدابير الاستعداد والتقدير ذات التوقيت الحسن.

18- وتُستخدم هاتان الأداتان بالشراكة مع الجهات الفاعلة الأخرى في ميدان الأمن الغذائي، بما في ذلك السلطات الوطنية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وشبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة، والمنظمات الإقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي *واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة السهل*.

19- ويتمثل التقدم المحرز بفضل هاتين الأداتين بما يلي:

- تم إنجاز أربع عشرة عملية من عمليات التقدير الشامل للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع وهناك خمس عمليات أخرى قيد التنفيذ أو يُزمع البدء بها بحلول نهاية عام 2007[(5)].
- تم إنشاء أو تعزيز ثلاث عشرة عملية لتقدير الأمن الغذائي في حالات الطوارئ[(6)]. وعُيِّن خبير رصد في دارفور لمساندة النظم في خمسة من بلدان السهل.

20- ويعمل **البرنامج** على تعزيز الطرق المتعلقة بكلتا الأداتين. وكما أوصى الاستعراض المستقل لعام 2006، فقد أُخضعت عدة تقديرات شاملة للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع لاختبارات ميدانية بغية النهوض بتحليل قدرة الأسر على الوصول إلى الغذاء ودمج المعلومات المتعلقة بالمخاطر والاتجاهات، والأسواق، والتغذية. وستنعكس هذه النهج في توجيهات معززة بشأن التقديرات الشاملة المذكورة ستصدر بحلول نهاية العام. وتوفر هذه التقديرات البيانات عن الوضع الراهن للأمن الغذائي وتحلل مدى التعرض للصدمات المقبلة وأثرها المحتمل على مجموعات موارد الرزق المختلفة.

21- وبالإضافة إلى توفير معلومات ما قبل الأزمات إلى فرق التقدير، فإن هذه الأدوات تتيح للمديرين القطريين وضع الخطط متوسطة الأجل عن المناطق الجغرافية والشرائح السكانية المزمع استهدافها، وتوقع الأزمات ذات الانطلاقة البطيئة والاستعداد لها، وتعديل العمليات الحالية لتتلاءم مع الظروف المتغيرة للأمن الغذائي. كما أن الجهات المانحة، والحكومات، والأطراف الشريكة تقدِّر بدورها فائدة هذه الأدوات عند اتخاذها القرارات بشأن أولوياتها وبرامجها الذاتية.

22- وما تزال هناك تحديات ماثلة في هذا الميدان. **فالبرنامج** بحاجة إلى معلومات ما قبل الأزمات في عدد أكبر من البلدان، وسيواصل التوسع في استخدامه لهذه الأدوات في السنوات المقبلة. ورأى التقييم الذي أعده مكتب التقييم، والاستعراض الذي أجراه معهد التنمية الخارجية، للصلات القائمة بين تقدير الأمن الغذائي في حالات الطوارئ واتخاذ القرارات[(7)] أن هناك نقصاً نسبياً في الاستثمارات المتعلقة بالرصد البرنامجي، ولاحظ أن هناك إمكانية في أن تضطلع تقديرات الأمن الغذائي في حالات الطوارئ بهذا الدور في حال توافر التمويل. ويوافق **البرنامج** على ما خلص إليه التقييم والاستعراض المذكوران من أن مشروعاته تتطلب اعتماد استراتيجية محسنة للمعلومات تربط معلومات ما قبل الأزمات بتقدير الاحتياجات وبالرصد الجاري، وترسي عملية واضحة لتعديل المشروعات تبعاً لتطورات حالة الأمن الغذائي.

---

(5) المنجزة: أنغولا، جزر القمر، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليبيريا، مدغشقر، مالي، موريتانيا، نيبال، النيجر، رواندا، تيمور الشرقية، تنزانيا، أوغندا، الأرض الفلسطينية المحتلة. الجارية أو المزمعة: الكاميرون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، هايتي، العراق، جنوب السودان.

(6) الجارية: أفغانستان، بوروندي، تشاد، كوت ديفوار، جمهورية أفريقيا الوسطى، هايتي، السودان (دارفور). قيد الإنشاء: بوركينا فاسو، مالي، موريتانيا، النيجر، رواندا، أوغندا. وهناك عمليات أخرى لتقدير الأمن الغذائي في حالات الطوارئ تجري مساندتها خارج خطة التنفيذ المتعلقة بتدعيم عمليات تقدير احتياجات الطوارئ، مثل عمليات تقدير احتياجات الأمن الغذائي في نيبال الممولة من إدارة التعاون الدولي.

(7) معهد التنمية الخارجية. 2007. *استعراض للصلات القائمة بين تقدير الاحتياجات واتخاذ القرارات في إطار التصدي لأزمات الغذاء*، لندن.

بناء قدرات التقدير

23- يقود **البرنامج** كل عام أو يشارك في 100 عملية من عمليات تقدير الاحتياجات في حالات الطوارئ مع الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية. وبغية تلبية هذا الطلب الشديد على خبرات التقدير، يولي **البرنامج** اهتماماً كبيراً إلى بناء قدرات الموظفين.

24- وتمثل هدف **البرنامج** في بناء القدرات على ثلاثة مستويات. وعلى المستوى الأول خطط **البرنامج** لتحديد ورعاية خبراء التقدير المتقدمين من ذوي الخبرة والمهارة في قيادة التقديرات المعقدة أو المعمقة باستخدام التقنيات المتقدمة. وسيتولى هؤلاء الخبراء أيضاً تدريب أو تأهيل الموظفين الآخرين والمساهمة في أنشطة البحوث، والاختبار، والتطبيق الميداني للطرق الجديدة.

25- وعلى المستوى الثاني، خطط **البرنامج** لتدريب الموظفين البرنامجيين على المستوى المتوسط، بما يتيح لهم إجراء التقديرات الأولية أو العاجلة والمساهمة كأعضاء فرق في التقديرات الأكثر شمولا. أما على المستوى الثالث فقد خطط **البرنامج** لتدريب نسبة كبيرة من الموظفين البرنامجيين ومراقبي المعونة الغذائية على المبادئ والطرق الأساسية للتقدير وذلك لتعزيز قدرتهم على استخدام معلومات التقدير في البرمجة ومساعدة فرق التقدير.

26- ولم يقتصر نطاق هذا الهدف على موظفي **البرنامج**. فلقد كان من بين المبادئ المعتمدة منذ البداية مبدأ تدريب الموظفين التابعين لشركاء **البرنامج**، ولاسيما النظراء العاملون لدى الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

27- وأخيراً خطط **البرنامج** لدعم استراتيجية بناء القدرات هذه بأدوات ونظام لإدارة معلومات القدرات (الشكل 2).

الشكل 2: برنامج بناء القدرات

الشكل 2: برنامج بناء القدرات

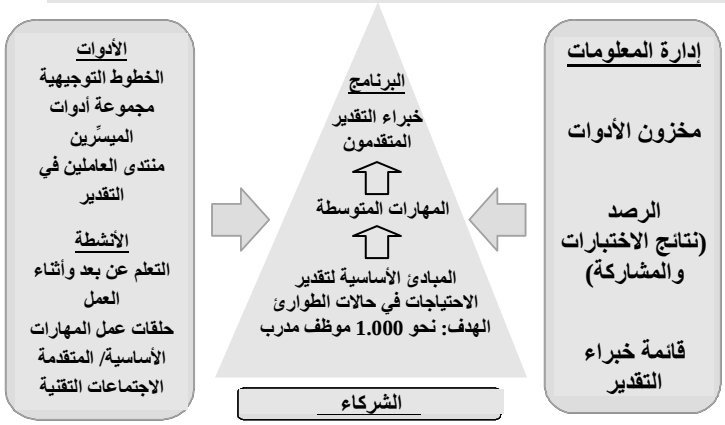

28- ويرد فيما يلي التقدم المحرز في هذا الميدان حتى تاريخه:

- تم تحديد خمسين من خبراء التقدير المتقدمين، وتقييمهم، وإدراجهم في قائمة **البرنامج**.
- بدأ أحد عشر خبيراً من خبراء التقدير المذكورين، الممولين من مشروع تعزيز القدرة على تقدير احتياجات الطوارئ، بالعمل في المكاتب الإقليمية منذ عام 2005. وشارك هؤلاء الخبراء في 150 عملية من عمليات التقدير، وقادوا الجهود الرامية إلى رصد وتحسين نوعية التقدير وبناء القدرات في أقاليمهم.

- وحتى أواسط عام 2007 تم تدريب 200 من الموظفين البرامجيين التابعين **للبرنامج** عند المستوى المتوسط أو المتقدم؛ وتلقى 500 من موظفي **البرنامج** التدريب على مبادئ التقدير الأساسية. وبصورة إجمالية تم تدريب 1 300 موظف، بما فيهم 600 موظف من المنظمات الشريكة، منذ عام 2005 في إطار 52 حلقة عمل أو عبر التعلم أثناء العمل.

- أُدرج الموظفون ضمن قائمة لموظفي التقدير منشورة على الشبكة العالمية ومستخدمة في المناظرة بين مهارات الموظفين وعمليات التقدير المقبلة ولتحليل فجوات المهارات في كل إقليم وفي **البرنامج**. وتساعد هذه القائمة المستخدمين على تتبع مشاركة الموظفين في التدريب والخبرات الميدانية اللاحقة، وتقييم أداء الموظفين في مجال التدريب.

- استُحدثت أدوات لتيسير التعلم واقتسام المعلومات، بما في ذلك نماذج للتعلم عن بعد، ومجموعة أدوات للميسِّرين بغية تصميم وتنفيذ حلقات العمل التدريبية، ومنتدى شبكي لموظفي التقدير يضم 200 موظف بمستويات مهارات متباينة.

29- وتم تطبيق نظام اللامركزية على إدارة أنشطة التعلم الإضافية بحيث أوكلت هذه الإدارة إلى المكاتب الإقليمية لزيادة استدامة التدريب وضمان ملاءمته للاحتياجات القطرية والإقليمية.

30- وكان من بين المبادرات المبتكرة التي أُطلقت عام 2007 بناء قدرات تقدير الأمن الغذائي في حالات الطوارئ وقدرات الاستعداد في صفوف الجهات الشريكة الحكومية من خلال إعداد خطط عمل في ثلاثة بلدان رائدة واستراتيجية لمساندة هذه الأنشطة في بلدان أخرى. وتبرز الاستراتيجية أهمية العناية بالسياسات، والمؤسسات، وبناء المهارات على المستوى القطري.

31- وأيد التقييم الذي نفذه مكتب التقييم تكوين مجموعة موظفي التقدير المتخصصين والعاملين وأثنى على نوعية التدريب وفائدته. ولاحظ التقييم أنه في ضوء الدوران المتواصل للموظفين، فإن من الواجب الحفاظ على القدرات المحسنة عبر توفير التدريب الإضافي، ولاسيما لموظفي المكاتب القطرية، لضمان تنفيذ تقديرات صائبة، وتطبيق الطرق المبتكرة المطورة في ظل خطة التنفيذ المتعلقة بتدعيم عمليات تقدير احتياجات الطوارئ على نطاق واسع. ويرى **البرنامج** أن بناء القدرات سيظل من بين الأولويات خلال عام 2008 وما بعده.

الصلات بعمليات اتخاذ القرارات

32- كان من بين الموضوعات البارزة التي انبثقت في مجرى خطة التنفيذ المتعلقة بتدعيم عمليات تقدير احتياجات الطوارئ هو أن الاستثمارات في صقل قدرات التقدير ومعاييره لن تحقق الغاية المرجوة منها ما لم تؤثر على عمليات اتخاذ القرارات في أوساط مديري **البرنامج**، والحكومات، والجهات الشريكة فيما يتعلق بالاستجابات البرنامجية، وفي أوساط الجهات المانحة فيما يتصل بتخصيص الموارد.

33- وفي عام 2006 كلّف **البرنامج** معهد التنمية الخارجية باستعراض الصلات بين تقدير احتياجات الطوارئ واتخاذ القرارات[7]. وخلص الاستعراض إلى أن تحليلات حالة الأمن الغذائي المتاحة لواضعي القرارات في **البرنامج** قد تحسنت على مدى السنوات الثلاث الماضية، وأن خيارات استجابة **البرنامج** تستنير بصورة متزايدة بتقديرات كافية للاحتياجات. وأوصى الاستعراض بتوثيق رسمي أشد لهذه الصلات القائمة بين تقديرات الاحتياجات وخيارات الاستجابة. على أن الاستعراض خلص أيضاً إلى أن هذه الصلة بين تقدير الاحتياجات والعملية الداخلية لاتخاذ القرارات في **البرنامج** لا تتم

المحافظة عليها في العادة طيلة فترات البرامج، وبالتالي فإن ذلك يؤثر على اتخاذ القرارات المستنيرة. وتتفق هذه النتائج عموماً مع ما توصل إليه التقييم الذي أعده مكتب التقييم.

34- وخلص استعراض معهد التنمية الخارجية إلى أنه ما يزال هناك العديد من العقبات أمام الاستخدام المتسق لتقديرات **البرنامج** من جانب الجهات المانحة في قراراتها المتعلقة بتخصيص الموارد، وهو ما يرجع في جانب منه إلا أن من الصعب ضمان تزامن دورات اتخاذ القرارات في الجهات المانحة مع الاحتياجات البرنامجية **للبرنامج**.

35- ويتفق **البرنامج** مع توصية معهد التنمية الخارجية بأن من الواجب توظيف المزيد من الاستثمارات في مجال إعادة التقدير والرصد على امتداد فترات المشروعات لتمكين المديرين من إجراء التعديلات على تلك المشروعات لتتواءم مع تطور حالة الأمن الغذائي.

36- ويعمل **البرنامج** على ضمان صلات سليمة بين التقديرات وعمليات اتخاذ القرارات، وذلك بالطرق التالية:

- إصدار ملخصات لتقارير التقدير تهدف إلى تيسير وصول متخذي القرارات في **البرنامج**، والحكومة، والأطراف الشريكة، والجهات المانحة إلى النتائج وتوصيات الاستجابة الرئيسية.
- قيام المكاتب القطرية التي تتقدم بمشروعات إلى لجنة استعراض البرامج بإرسال مصفوفات إلى المقر تجمل الصلات بين خيارات الاستجابة التي توصي بها التقديرات والخيارات المطروحة في المشروعات المقترحة.
- تم بالفعل تعزيز التدابير الداخلية لفصل السلطات بشأن ما إذا كانت وثائق عمليات الطوارئ والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش تعكس نتائج تقدير احتياجات الطوارئ/تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها. وارتفعت نسبة تقارير لجنة استعراض البرامج التي رصدت فيها شعبة التحليل، والتقدير، والاستعداد هذا العنصر وأدلت بملاحظاتها عليه من 70 في المائة عام 2005 إلى 96 في المائة في الفترة 2006-2007.

37- ويدرك **البرنامج** الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتوفير المعلومات لمتخذي القرارات بالصيغة المناسبة وفي الوقت المناسب وإلى مناصرة اتخاذ تدابير في قطاعات أخرى حينما يكون من الأفضل القيام باستجابات غير غذائية.

38- وفيما يتعلق بعملية اتخاذ قرارات الجهات المانحة، فإن **البرنامج** يتطلع إلى مواصلة التركيز على المبادئ المحددة في مبادرة المنح الإنسانية السليمة، ولاسيما في المبدأ 6 الذي يدعو الجهات المتبرعة إلى "تخصيص التمويل الإنساني بالقدر الذي يتناسب والاحتياجات وعلى أساس تقييم الاحتياجات".

الخطوات المقبلة

39- أسفرت الاستثمارات التي وظفها **البرنامج** وجهاته المانحة في ميدان تدعيم تقدير احتياجات الطوارئ عن تحقيق تقدم واسع من حيث المساءلة والشفافية، والطرق المحسنة، والتوجيهات ومعلومات ما قبل الأزمات، وقدرات وشراكات التقدير المعززة. ومع انتهاء خطة التنفيذ ذات السنوات الثلاث فإن **البرنامج** سيستند إلى نجاحاتها، وسيعالج بانتظام أمر المجالات التي تتطلب التحسين والموضحة في تقييم مكتب التقييم واستعراض معهد التنمية الخارجية.

الموظفون وهياكل التقدير

40- تم توظيف استثمارات ضخمة في بناء قدرة **البرنامج** على إجراء تقديرات موثوقة للاحتياجات؛ وسيمنح **البرنامج** أولوية متقدمة إلى الحفاظ على هذه القدرة في خطة الإدارة للفترة 2008-2009.

41- وبالإضافة إلى الموظفين البرنامجيين المزودين بفهم أساسي لمبادئ وطرق التقدير الجديدة، فسيكون لدى **البرنامج** 260 موظفاً قادراً على القيام بالتقديرات على المستوى المتوسط أو المتقدم، وستتمركز غالبيتهم العظمى في الميدان. وسيكون بمقدور **البرنامج** استكمال قدرته المتعلقة بالتقدير بموظفي تقدير مهرة من الوكالات الشريكة. وستكفل هذه المجموعة من المهنيين الالتزام بأفضل معايير التقدير الممكنة.

42- وفي المكاتب الإقليمية سيتم تنظيم موظفي التقدير وتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها ضمن وحدات لتحليل الأمن الغذائي يتمثل دورها في (1) ضمان جودة أنشطة التقدير وتحليل الأمن الغذائي، (2) المشاركة مباشرة في التقديرات المعقدة و/أو المعمقة، (3) الانخراط في الشراكات الإقليمية مع الجهات الفاعلة في ميدان الأمن الغذائي، (4) ترويج الشراكات القطرية. وتمشياً مع توصية تقييم مكتب التقييم، فإن المكاتب الإقليمية ستركز على بناء القدرات اللازمة للتقديرات وتحليلات الأمن الغذائي على المستوى القطري.

43- ستدعو الحاجة إلى عدد أقل من الموظفين في المقر في نهاية الفترة المكثفة لخطة التنفيذ المتعلقة بتدعيم عمليات تقدير احتياجات الطوارئ. وستُدمج الوحدتان المعنيتان حالياً بتقدير احتياجات الطوارئ وتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، وهما فرع تقدير احتياجات الطوارئ وفرع تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، ضمن فرع واحد لتحليل الأمن الغذائي. وسيعكس هذا الفرع صورة الهياكل الميدانية وسيساند تعزيز تكامل الأدوات التي ينشرها **البرنامج** في مختلف مراحل الأزمات ودورات المشروعات، مثل التقديرات الشاملة للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع، ونظم رصد الأمن الغذائي، وتقديرات الأمن الغذائي في حالات الطوارئ. وسيركز موظفو المقر على تطوير الطرق والتوجيهات المعيارية، وتوجيه الدعم المباشر إلى الميدان لتلبية الطلب في أوقات الذروة، وضمان توفير خبرات كافية لإجراء التقديرات المعقدة.

تطبيق الطرق

44- تشمل أولويات عام 2008 ضمان تطبيق عدد أكبر من الموظفين الميدانيين للإرشادات، والتوجيهات، والإجراءات المحدثة في ظل خطة التنفيذ المتعلقة بتدعيم عمليات تقدير احتياجات الطوارئ، وذلك ضمن طائفة أوسع من السياقات. وسيتطلب ذلك دعماً متواصلاً لبناء القدرات والتعلم من التطبيق، ولاسيما من جانب موظفي المكاتب القطرية والشركاء المحليين.

45- وستنصب الجهود المتعلقة بالطرق والأدوات على تدعيم البحوث التي أُطلقت في إطار خطة التنفيذ والمضي بها قدماً وذلك في ثلاثة مجالات:

- سيكون **البرنامج** جهة فاعلة رئيسية، منضماً إلى منظمة الأغذية والزراعة وشبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة، ومركز البحوث المشترك، والمنظمات الدولية غير الحكومية، في تطوير نظام موحد لتصنيف الأمن الغذائي. وقد تم استحداث برنامج متعدد الوكالات يستغرق خمس سنوات وينفَّذ على مرحلتين هما: (1) تطبيق نظام تصنيف موحد في عدد محدود من البلدان، وصقل التوجيهات بالاستناد إلى الخبرة المكتسبة، وتقييم النتائج بشكل مستقل؛ (2) تطبيق

النهج المعدل للتصنيف "المشترك" على طائفة أوسع من البلدان واستطلاع إمكانيات التطبيق في قطاعات إنسانية أخرى. ويندرج تطوير نظام يتيح المقارنة بين الاحتياجات عبر البلدان والأزمان في عداد الأهداف الهامة المنشودة.

- سيواصل **البرنامج** جهود اختبار الأدوات والطرق اللازمة لتحليل الأسواق. ومن المقرر عقد حلقة عمل في ديسمبر/كانون الأول عام 2007 يشارك فيها خبراء من **البرنامج**، ومنظمة الأغذية والزراعة، وشبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة، والبنك الدولي، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية لاقتسام الممارسات المثلى في ميدان تحليل الأسواق دعماً لبرمجة الأمن الغذائي. وستشمل الموضوعات المطروحة طرق تنوير القرارات المتعلقة بالمساعدات النقدية أو الغذائية. وفي عام 2008 سيصب **البرنامج** اهتمامه على دمج تحليل الأسواق بتقديراته للاحتياجات، وخطوطه القاعدية ونظم رصده المتعلقة بالأمن الغذائي.

- وبغية مساندة تعزيز دمج تحليل التغذية والأمن الغذائي، فإن **البرنامج** سيتشارك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنتديات الدولية،[8] في استطلاع استخدام طرق المسح التغذوي في تقديرات الاحتياجات وفي تنسيق المؤشرات المجموعة من خلال نظم المسح التغذوي ونظم رصد الأمن الغذائي.

46- ويزمع **البرنامج** مواصلة المشاورات بشأن هذه الأنشطة خلال عام 2008 مع مجموعة أصغر من الخبراء مشتقة من الجماعة الاستشارية.

النسخة المعدلة من *كتيب تقدير الأمن الغذائي في حالات الطوارئ*

ستصدر النسخة المعدلة من *كتيب تقدير الأمن الغذائي في حالات الطوارئ* في أوائل عام 2008 على شكل وحدات نسقية بحيث يمكن تحديثها بسهولة مع تطور الممارسة (مثل تحليل التصنيف التدريجي المتكامل). وسيوفر الكتيب توجيهات أشمل بشأن إجراء التقديرات "الأولية" للأمن الغذائي في حالات الطوارئ، والبعثات القصيرة للغاية التي تُرسل فور اندلاع الكوارث المفاجئة أو بعد وقوع تغيرات فجائية في أزمة جارية. وسيتيح التوحيد المتصاعد لقياس الأمن الغذائي تحديد الحالات التي تتعرض فيها الأرواح أو موارد الرزق للخطر، وصقل تقديرات "فجوة الإمدادات الغذائية"، وتيسير تحليل خيارات الاستجابة. وسيشتمل الكتيب على توجيهات موسعة عن استخدام أدوات تحليل الأسواق.

تعزيز الصلات مع عمليات اتخاذ القرارات

47- من الواضح أن إنتاج تقارير عن تقديرات للاحتياجات رفيعة الجودة وموثوقة ليس هدفاً بحد ذاته. إذ أن الغاية تتمثل في استخدام مديرو **البرنامج** لتقديرات احتياجات الطوارئ في تحديد خيارات الاستجابة، وفي استعمال الشركاء لها في تقرير الأنشطة في القطاعات التكميلية الأخرى، وفي استعانة الجهات المانحة بها في تخصيص الموارد. وسيركز **البرنامج** عام 2008 وما بعده على هذا الجانب الهام، مع منح الأولوية لما يلي:

- **تحسين الاتصالات.** سيسعى **البرنامج** إلى تعزيز طريقة نقله لنتائج التقديرات من خلال توفير ملخصات تنفيذية أفضل توقيتاً وأكثر ملاءمة لاحتياجات واضعي القرارات. وستيسر الجهود المبذولة مع الشركاء بشأن نظام التصنيف الموحد للأمن الغذائي من تحسين ترتيب الاحتياجات، وستمكّن **البرنامج** وشركاؤه من صقل أنشطة المناصرة المتعلقة بالاحتياجات من الأغذية، والمبالغ النقدية، والتغذية، والصحة، والإنعاش.

[8] مجموعة التغذية التابعة للجنة الدائمة المشركة بين الوكالات، وفريق المهمات المعني بالتقدير، والرصد، والتقييم التابع للجنة الدائمة للتغذية.

- **تعزيز الشفافية بشأن خيارات الاستجابة.** ستتعاون فرق التقدير، وقبل إصدار توصيات عن الاحتياجات المقدَّرة، تعاوناً واسعاً مع الموظفين البرنامجيين التابعين **للبرنامج** والشركاء في تحديد أفضل خيارات الاستجابة والخيارات المجدية ضمن إطار زمني معين. وسيعزز ذلك من ثقة الجهات المانحة بأن خيارات الاستجابة الموصى بها هي خيارات سليمة وقابلة للتحقيق. ومن المفروض أن يقود توسع انخراط الجهات الفاعلة في القطاعات الأخرى في تحديد الاستجابات المناسبة والمجدية إلى عملية استلام وتسليم أكثر اتساقاً وإلى تنفيذ توصيات الاستجابة غير الغذائية.
- **استراتيجية محكمة لمعلومات الأمن الغذائي.** سيطور **البرنامج** استراتيجية متكاملة للمعلومات بغية مساندة القرارات طيلة الدورة البرنامجية، مع مزيد من التأكيد على وضع التوقعات، ودمج البيانات الحالية بعمليات إعادة التقدير والرصد.
- **تعزيز المساءلة.** سيصدر توجيه معدل عن إدارة العمليات يؤكد ضرورة قيام المديرين بما يلي: (1) تخطيط وميزنة العمليات المنتظمة للتقدير، وإعادة التقدير، والرصد على المستوى القطري، (2) الاتسام بالشفافية فيما يتصل بإدراج نتائج التقدير في تصميم المشروعات، (3) تنفيذ أنشطة ضمان الجودة والرصد المتعلقة بتقدير احتياجات الطوارئ. وسيحدد التوجيه الأدوار والمسؤوليات المتصلة بتقدير احتياجات الطوارئ عند كل مستوى من مستويات **البرنامج**.

48- سيحافظ **البرنامج** على تدابير فصل السلطات التي أدخلها بشأن جودة التقديرات والصلات بين خيارات الاستجابة التي أوصى بها فريق التقدير من جهة والخيارات المقترحة في مشروع **البرنامج** الناجم عن ذلك من جهة أخرى.

التمويل بعد عام 2007

49- ستندرج مسألة الحفاظ على قدرة كافية للتقدير والتحليل، ولاسيما في الميدان، في عداد أولويات خطة الإدارة للفترة 2008-2009. على أن **البرنامج** يتوقع أن تكون هناك حاجة إلى اللجوء إلى الجهات المانحة لطلب تمويل إضافي لعدد من المشروعات ذات الأولوية مثل دمج تحليلات التغذية والأمن الغذائي، وبناء القدرات في مجالات مثل تحليل الأسواق، ولاسيما عند المستوى القطري، وتعزيز تحليل خيارات الاستجابة، وتدعيم الاتصالات اللازمة لصالح عمليات اتخاذ القرارات، واستطلاع نهج موحد لتصنيف الأمن الغذائي. كما سيتم طلب المزيد من المساعدة لتمويل التقديرات الشاملة للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع، ونظم رصد الأمن الغذائي.

الاستنتاجات

50- تمكن **البرنامج**، بفضل بصيرة ومساندة عدد من الجهات المانحة وتعاون الشركاء، من أن ينهض بشكل واسع بما يتبعه من ممارسات في ميدان التقدير. وتدعم هذه الجهود الهدف المتمثل في تخصيص الموارد الإنسانية وفقاً للاحتياجات والذي كثيراً ما طرح أثناء المناقشات المتعلقة بمبادرة المنح الإنسانية السليمة، واتفاقية المعونة الغذائية، وإصلاح الأمم المتحدة.

الملحق

تدعيم خطة التنفيذ المتعلقة بتقدير احتياجات الطوارئ: الأنشطة ومصادر التمويل، 2004-2007		
الأنشطة	**2005–2004**	**2007–2006**
الشفافية والمساءلة		
استراتيجية الاتصالات (الموقع الشبكي لتقدير احتياجات الطوارئ والنفاذ)	دعم البرامج والإدارة؛ مكتب المفوضية الأوربية للشؤون الإنسانية	دعم البرامج والإدارة؛ مكتب المفوضية الأوربية للشؤون الإنسانية
تتبع تقارير تقدير احتياجات الطوارئ؛ ضبط الجودة	دعم البرامج والإدارة	دعم البرامج والإدارة؛ مكتب المفوضية الأوربية للشؤون الإنسانية
التقديرات المعمقة المستقلة	دعم البرامج والإدارة؛ إدارة التنمية الدولية	دعم البرامج والإدارة؛ إدارة التنمية الدولية
معلومات ما قبل الأزمات		
التقديرات الشاملة للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع ونظم رصد الأمن الغذائي	مكتب المفوضية الأوربية للشؤون الإنسانية	مكتب المفوضية الأوربية للشؤون الإنسانية; مؤسسة سيتي جروب
الصلات بين عمليات تقدير احتياجات الطوارئ، والاستجابات البرنامجية، والرصد	دعم البرامج والإدارة؛ مكتب المفوضية الأوربية للشؤون الإنسانية	دعم البرامج والإدارة؛ مكتب المفوضية الأوربية للشؤون الإنسانية
الطرق والتوجيهات		
البرنامج؛ الخطوط التوجيهية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	دعم البرامج والإدارة (أنجز عام 2004)	–
كتيب تقدير الأمن الغذائي في حالات الطوارئ ➢ النسخة المؤقتة (2005) ➢ الاختبار، المواءمة (2005-2007) ➢ إصدار النسخة النهائية (2008)	دعم البرامج والإدارة؛ إدارة التنمية الدولية دعم البرامج والإدارة؛ مكتب المفوضية الأوربية للشؤون الإنسانية دعم البرامج والإدارة؛ مكتب المفوضية الأوربية للشؤون الإنسانية	– دعم البرامج والإدارة؛ مكتب المفوضية الأوربية للشؤون الإنسانية دعم البرامج والإدارة؛ مكتب المفوضية الأوربية للشؤون الإنسانية
الخطوط التوجيهية المعدلة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج** بشأن التقديرات الشاملة للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع	دعم البرامج والإدارة	دعم البرامج والإدارة
البحوث والاختبارات الميدانية لمنهجيات تقدير الأمن الغذائي في حالات الطوارئ	مكتب المفوضية الأوربية للشؤون الإنسانية	مكتب المفوضية الأوربية للشؤون الإنسانية ;الوكالة الكندية للتنمية الدولية ; الحكومة الدانمركية ; الحكومة الفرنسية
دعم التوجيهات متعددة القطاعات (عملية النداءات الموحدة، إطار تحديد الاحتياجات، تقييم احتياجات ما بعد الصراع، التصنيف التدريجي المتكامل)	دعم البرامج والإدارة	دعم البرامج والإدارة؛ مكتب المفوضية الأوربية للشؤون الإنسانية

تدعيم خطة التنفيذ المتعلقة بتقدير احتياجات الطوارئ: الأنشطة ومصادر التمويل، 2004-2007		
الأنشطة	**2005–2004**	**2007–2006**
التدريب، والشراكات، وبناء القدرات		
الاستراتيجية والوحدات القياسية المتعلقة بالتدريب على تقدير احتياجات الطوارئ	دعم البرامج والإدارة	دعم البرامج والإدارة
التدريب على تقدير احتياجات الطوارئ في صفوف **البرنامج** وشركائه (بما في ذلك بعثات التقدير المشتركة، وبعثات تقدير المحاصيل والأمن الغذائي)	دعم البرامج والإدارة؛ إدارة التنمية الدولية ; مكتب المفوضية الأوربية للشؤون الإنسانية	دعم البرامج والإدارة؛ مكتب المفوضية الأوربية للشؤون الإنسانية
خبراء التقدير	مكتب المفوضية الأوربية للشؤون الإنسانية	مكتب المفوضية الأوربية للشؤون الإنسانية
تدريب خبراء التقدير المتقدمين في **البرنامج**	الحكومة الألمانية	الحكومة الألمانية
بناء القدرات الوطنية في ميدان التقدير	-	الحكومة الدانمركية
الإدارة؛ الشؤون الإدارية	دعم البرامج والإدارة؛ مكتب المفوضية الأوربية للشؤون الإنسانية	دعم البرامج والإدارة؛ مكتب المفوضية الأوربية للشؤون الإنسانية